



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

١٦ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٧ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ "فيتش": هعدّل السيولة لدى البنوك السعودية 200%



كشفت وكالة "فيتش" الائتمانية عن تحسّن كبير في سيولة البنوك السعودية منذ العام الماضي، متوقعة أن ترتفع الديون المعدومة، مبيّنة أنّ معدل تغطية السيولة لدى البنوك السعودية بلغ أكثر من 200% في نهاية النصف الأول من العام الجاري.

ورجحت فيتش أن تخلو الفترة القادمة من أي سحب ودائع حكومية من البنوك، إذ أن المملكة نجحت في تمويل عجز الميزانية من بيع سندات الدين السيادي.

إلى ذلك، أكد محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) أحمد الخليلي، أنّ "طلبات الترخيص للعمل في السعودية، الذي تقدمت به 3 مصارف أجنبية وصلت إلى مراحل متقدمة، حيث أنّ مصرفين يعملان حالياً في المنطقة إضافة إلى مصرف آسيوي، في حين أنّ بنكا أوروبا أبدى الرغبة في دخول السوق السعودية، لكنه لم يقدم الطلب رسمياً".

■ "البنك الدولي" يتوقع نموًا 4.1 في المئة للمغرب



توقع "البنك الدولي" أن يستعيد الاقتصاد المغربي معدلات نمو متصاعدة بمتوسط أربعة في المئة خلال السنوات الثلاث المقبلة، مستفيداً من عوامل داخلية وخارجية إيجابية، لكنها ستظل رهن تطورات السوق الدولية والتقلبات المناخية والإصلاحات الحكومية المعتمدة وتأثيرها في زيادة الإنتاج وتحسين الخدمات ومؤشرات الحسابات الماكرو اقتصادية.

ووفقاً للبنك الدولي من المرتقب أن يبلغ النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة 4.1 في المئة هذه السنة، ونحو 3.1 في المئة العام المقبل، و3.2 في المئة عام 2019، على أن يستقر التضخم عند نحو 1.6 في المئة، ورصيد التعاملات التجارية الجارية عند نحو 5 - في المئة، وينخفض عجز الموازنة من 4 في المئة عام 2016 إلى 3.5 في عامي 2017-2018 و3 في المئة عام 2019، ويستقر الدين العام بين 60 و65 في المئة عام 2021.

تحسن نمو الاقتصادات العربية في 2017

العام الحالي، ما قد يزيد قيمة العجز خلال العام بأكمله أكثر من المتوقع.

وأظهر تقرير المؤسسة أنه على الرغم من التحديات والصعوبات حققت الإمارات نموًا مع وصول مؤشر مديري المشتريات في آب (أغسطس) الماضي إلى أعلى مستوياته في سنتين ونصف السنة، بينما حققت مصر نموًا أقوى من المتوقع خلال الربع الثاني بلغ 4,9 في المئة.

كشفت مؤسسة "بي دبليو سي" العالمية عن تراجع معدلات العجز في بعض دول المنطقة خلال العام الحالي، لكن ليس بالسرعة المطلوبة، حيث تراجع العجز في سلطنة عُمان وقطر بمعدل الثلث تقريباً مقارنةً بالنصف الأول عام 2016. وعلى رغم أن البيانات المالية السعودية تظهر تحسناً، إذ تراجعت نسبة العجز أكثر من 50 في المئة خلال الفترة المذكورة، توقعت المؤسسة أن يؤدي تعهد الحكومة إعادة الكثير من المزايا والبدلات لموظفي القطاع الحكومي إلى زيادة النفقات في النصف الثاني من



25 بليون دولار خسائر الحرب في اليمن

قَدّرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، كلفة الأضرار في المرافق والأصول المادية التي سببها الحرب، بنحو 25 بليون دولار. كاشفة عن أنّ متطلبات التمويل لإعادة الإعمار والتعافي في اليمن تبلغ 88 بليون دولار حتى عام 2022.

ووفقاً للوزارة وصلت الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 إلى نحو 32.5 بليون دولار، أي 1180 دولاراً للفرد بين عامي 2015 و2017، مبيّنة أنّ تعطل الصادرات وانهيار الموازنة العامة للدولة وارتفاع التضخم، عمق الفقر وفاقم سوء التغذية، وبات اليمن يواجه واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم.

وأعلنت وزارة التخطيط عن أنّ الأولوية القصوى قبل إحلال السلام وبعده، تتمثل في التركيز على دعم سبل المعيشة والمشاريع الكثيفة العمل لتشغيل الشباب، فضلاً عن إطلاق برنامج إعادة إعمار شامل للبنية التحتية واستعادة التعافي الاقتصادي.



■ قطر تتوقع انخفاض عجز الموازنة

من جانبه، أكد محافظ مصرف قطر المركزي عبد الله بن سعود آل ثاني، أن "الإجراءات المتخذة ضد قطر من قبل بعض الدول، منذ شهر يونيو/حزيران الماضي، لم يؤثر على الأسس المتينة للاقتصاد القطري"، لافتاً إلى أن "مصرف قطر المركزي اتخذ عدداً من الخطوات الصارمة والملائمة لتخفيف تأثير الإجراءات على الحسابات الختامية للبنوك، عن طريق ضخ السيولة وزيادة ودائع القطاع العام".

أكد وزير المالية القطري علي شريف العمادي، أن "العجز في ميزانية قطر من المتوقع أن ينخفض خلال السنوات القادمة، وأن تستمر التوقعات الاقتصادية الإيجابية"، لافتاً إلى أن "قطر تبقى واحدة من أكثر الأسواق الجاذبة للمستثمرين، مع وجود فرص استثمارية مفضلة في عدد من القطاعات الرئيسية"، مشدداً على أن "الإجراءات التي قامت بها الحكومة تهدف إلى مساندة الاستثمار المتواصل وتحفيز الشركات الخاصة والمستثمرين الدوليين الراغبين في توسعة أنشطتهم في المنطقة".



■ "النقد الدولي" يتوقع نموًا 1.5 في المئة للبنان

يبلغ معدل التضخم في لبنان 3,1 في المئة هذا العام.

توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بنسبة 1,5 في المئة خلال العام 2017 الحالي، مقارنة مع نسبة 2 في المئة كان قد قدرها الصندوق في نيسان 2017.

وتوقع الصندوق أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,2 في المئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونسبة 4,3 في المئة في الاقتصادات المستوردة للنفط في المنطقة و3,8 في المئة في اقتصادات دول المشرق، ونسبة 4,6 في المئة في الاقتصادات الناشئة والنامية ونسبة 3,6 في المئة في الاقتصاد العالمي في العام 2016.

في موازاة ذلك، توقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد في لبنان من 11296 دولار أميركي في العام 2016 إلى 11684 دولار أميركي عام 2017. كما توقع الصندوق أن

